

«كليتتون بميدان التحرير بالقاهرة تشجع الثورة بعد أن كانت قد استنكرتها»

عنوان مقال لستيفن لي مايررز

النيويورك تايمز، ١٦ مارس ٢٠١١

كانت هيلاري كلينتون، وزيرة خارجية أمريكا، أول مسئول عالي المستوى بإدارة أوباما يذهب إلى القاهرة بعد اندلاع الثورة الشعبية التي أطاحت بحسني مبارك أكثر حلفاء الولايات المتحدة الموثوقين في الشرق الأوسط لعقود عديدة. صاحبت مبتهاجة أثناء «تمشيتها» بالميدان «إنها لتجربة استثنائية بالنسبة لي أن أرى البقعة التي حدثت فيها هذه الثورة بكل ما تعنيه بالنسبة للعالم». بيد أن النيويورك تايمز عنونت مقال «تمشيتها» بما يُضمر أكثر من مجرد محاولة اللحاق بسلسلة متلاحقة من الأحداث كانت قد تركت الولايات المتحدة غير متأكدة من موقعها بعد اختفاء عامود سياستها في الشرق الأوسط.

عكس التردد الذي أظهرته إدارة أوباما لدي بدء الاحتجاجات في ٢٥ يناير ٢٠١١ شعورها بعدم اليقين والخوف من المستقبل. كانت الوزيرة كلينتون قد صرّحت قائلة في اليوم الأول للثورة «تقديرنا هو أن الحكومة المصرية مستقرة وأنها تسعى إلي سبل تستجيب بها لاحتياجات الشعب المصري ومطالبه المشروعة». أحد تضمينات هذا التصريح هو أن الولايات المتحدة شعرت وأنها في وضع يمكنها أن تقرر ما هو مشروع وما هو غير مشروع. بعد ذلك، هاتف أوباما مبارك وحثه علي ألا يلجأ إلي القوة، فيما شجع نائب الرئيس جو بايدن في ظهور تليفزيوني له، الحل السلمي ورفض أن يدعو مبارك طاغية. تلي ذلك، وعلي مدي الأسابيع التالية، مهاتفات من جانب روبرت جيتس، وزير الدفاع، والأميرال مايك مولن، رئيس الأركان العامة، لتظريهما بالقاهرة، في محاولة لمعرفة رأي القوات المسلحة المصرية في المحتجين، ثم، وعندما أصبح من الواضح رفض مبارك التخلي عن منصبه، حاولت الولايات المتحدة منع الجيش من الانضمام إلي أي من الجانبين والالتزام بموقف حيادي.

وفيما انصب اهتمام البنتاجون الأساسي علي عدم فقدان الصلة مع الجيش المصري الذي استثمر فيه ٥٠ مليار دولار منذ أن أمسك مبارك بالسلطة، أظهرت حليقتا الولايات المتحدة، إسرائيل والسعودية، بالغ قلقهما وغضبهما وذلك لأن الولايات المتحدة «تخلت» عن الديكتاتور الذي تقدم به العمر والذي ظل متحكما في الحياة السياسية المصرية مع دعم الجيش الكامل له. ومن الناحية الأخرى، فلم يكن الأمريكيون قد اهتموا كثيرا بالتدقيق في السياسات التي اتبعتها بلدهم أثناء زمن مبارك، ناهيك عن الخلفية التي طورت بها واشنطنون مثل تلك العلاقات الوثيقة معه بعد سلسلة من الخطوات الخاطئة التي اتخذتها منذ ثورة ١٩٥٢. والآن ويأكثُر من أي وقت مضى، ومع استلهاام المحتجين تلك الروح الثورية في بلد بعد الآخر، يقتضي النقاش حول السياسات المستقبلية الإلمام بالماضي، وهذا الكتاب يفتح الباب علي الماضي.

في البداية كان جمال عبدالناصر الذي أجبر إصراره علي قيادة العالم العربي بعيدا عن الاعتماد عن الولايات المتحدة والغرب أثناء الحرب الباردة، أجبر إدارة أيزنهاور البائسة علي اتخاذ قرار صعب بمعارضة حلفائها الأوربيين أثناء أزمة السويس. ثم كانت مبادرات السادات الجسورة والمتهورة بدءا بحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتي فاجأت نيكسون وكسينجر وجمي كارتر. وأخيرا، وبعد اغتيال السادات، ظهر مبارك الذي توافق طموحه الهائل في الحكم مع رغبة واشنطن جعل مصر ما ظلت دائما تريده لها: حليفا تابعا ومواليا لها يتصدي للمشاعر والتوجهات القومية الراديكالية في العالم العربي ويثبطها.

حافظ مبارك علي اتفاقية السلام التي وقعها السادات مع إسرائيل، وحاول الحصول علي دعم جماهيري لسياسات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط (ويخاصة في مواجهة إيران وضد العراق)، كما كان دعمه لنهج إدارة جورج دبليو. بوش في «الحرب علي الإرهاب» محورياً حيث تعاون مبارك مع برنامج السي آي إيه لتسليم المشتبه فيهم إلي بلدانهم الأصلية كي يُعتقلوا ويخضعوا لمختلف أنواع التعذيب لانتزاع الاعترافات أثناء استجوابهم وهذا ما حدث لعدد منهم بمصر.

بالطبع، توقع مبارك الحصول علي مقابل مادي مُجز لتلك الخدمات، ودفعت واشنطن ما مجموعه ١,٥ مليار دولار سنويا نظير ما أسمته مساعدات عسكرية، وتوقعت مقابل ذلك خدمات داخلية لصالحها فيما أغمضت عينيها عن الانتهاكات التي كانت تحدث بالداخل المصري.

بعد هجمات ٩/١١، وحينما لم يُعثر لأثر لأسلحة الدمار الشامل بحوزة صدام حسين، تحولت إدارة بوش إلي خطاب نشر الديموقراطية كدافع للحرب علي نظام صدام، وكالمعتاد، استخدم هذا الخطاب لإضمار حماية المصالح المادية مثل أبار النفط والتغطية علي الفجوات المحرجة (مثل عدم وجود أسلحة دمار شامل). لكن لهذه اللعبة مخاطرها إذ إن من المحتمل للشعوب أن تفهم رسالة هذا الخطاب بحرفيتها وتبدأ في تقييم أداء الولايات المتحدة علي أساسه.

بيد أنه من المرجح أن أحداث ميدان التحرير كانت ستقع بدون خطاب الولايات المتحدة بعد ٩/١١ بالطبع، لكن السؤال الأهم كثيراً هو ما إن كانت تلك الأحداث ستقع من دون دعم الولايات المتحدة السخي لمبارك لسنوات طويلة، وما إن كان مبارك سيشعر أن بإمكانه المضي في سياساته القامعة لولا تمتعه بمساندة الولايات المتحدة التامة له طوال ما يقرب من ثلاثة عقود؟

وأيا كان ما نعتقده بخصوص تلك الأسئلة، فإن تاريخ العلاقات الأمريكية/ المصرية يمدنا بالعامل الضروري المفقود لفهم الأسباب التي جعلت الحكومة الجديدة بالقاهرة، بالرغم من وضعها الانتقالي، تحيد عن أجندة مبارك التي كانت تتمحور حول إرضاء واشنطن قبل كل شيء، وفهم النقاط التي حادت عنها. أشارت الحكومة الجديدة إلى نيتها لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وإنهاء تعاونها مع إسرائيل بإغلاق معبر رفح، بل وتوسطت في عقد مصالحة بين فتح وحماس التي تعتبرها إسرائيل والولايات المتحدة تنظيمًا إرهابيًا. وفيما صرح ممثل للحكومة أن مصر تنوي الالتزام بمعاهدة السلام مع إسرائيل، أضاف في إشارة موجّهة ضد تعاون مبارك مع أمريكا بشأن تسليم المعتقلين لتعذيبهم بالسجون المصرية، بين أسرار أخرى، أن مصر تأمل في أن يكون التزامها أفضل ببروتوكولات حقوق الإنسان. أيضاً، صرحت السفارة منحة باخوم، المتحدثة باسم وزارة الخارجية المصرية، بالقول إن مصر ستستعيد دورها الذي تخلت عنه.

سيكون من الصعب، من دون الإلمام بالخلفية التاريخية، فهم ما كانت تعنيه السفارة باخوم - التحلي لمن؟ ولماذا؟ أثناء «تمشيتها» في ميدان التحرير مرتدية البليزر الأحمر المتوهج، وازنت كليبتون نفسها علي «الخط الدبلوماسي الرفيع» ثم أعلنت أن الولايات المتحدة ستمنح مصر مئات ملايين الدولارات كمساعدة اقتصادية، فيما حرصت علي عدم إقحام نفسها في أسئلة حول ما إن كانت خطي الحكومة الجديدة مفرطة السرعة، أم علي درجة غير كافية من السرعة. بدت وأن اللحظة تمتعها ومضت تحيي من يقتربون منها لالتقاط الصور بموبايلاتهم - تذكرة بكيفية انتشار

الثورة علي تويتر داخل مصر وخارجها بدرجة سريعة لم تترك لصناع السياسة الأمريكية وقتاً لتخطيط مواقفهم كتابة.

«أشعر بالروعة لوجودي هنا» قالت كلينتون وهي تلوح للمارة وتصافحهم. صاح أحدهم مجيباً إياها قائلاً: «شكراً لسيرك في شوارع التحرير». ولأجل أن نصل إلي ميدان التحرير عام ٢٠١١، سنسير في هذا الكتاب عائدين إلي عام ١٩٥٢.